hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

B16615

جامعة طنطا
كلية التجارة
قسم الإقتصاد

السياسات الإقتصادية ومشكلة التوازن الخارجـــــى

(دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصرى)

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة
فى الأقتصاد

إعداد

مصطفى مصطفى مجاهد عبدالرحمن

المدرس المساعد بقسم الإقتصاد

إشراف :

الأستاذ الدكتور

العشرى حسين درويش

أستاذ الأقتصاد
ورئيس جامعة طنطا السابق

الأستاذ الدكتور

محمد ناظم حنفـــى

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد
وعميد كلية التجارة - جامعة طنطا السابق

الأستاذ الدكتور

عدلى محمد توفيـــق

أستاذ ورئيس قسم المالية العامة
كلية التجارة - جامعة طنطا

١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله عز وجل على توفيقه لى فى اتمام هذه الرساله ، يسعد الباحث أن يتوجه بالشكر والامتنان والتقدير **للأستاذ الدكتور/ العشرى حسين درويش** استاذ الاقتصاد ورئيس جامعة طنطا الأسبق لما قدمه للباحث من عون مستمر وتشجيع دائم واهتمام دؤوب .

كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى وامتنانى **للأستاذ الدكتور/ محمد ناظم حنفى** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد وعميد كليه التجاره (الأسبق) ، لما شملنى من كل أنواع الرعاية والتشجيع المستمر والتوجيه الصادق . وعلى ما ابداه للباحث من آراء سديده ساهمت بشكل فعال فى توجيه الباحث التوجيه الصحيح .

ويتوجه الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان **للأستاذ الدكتور/ عدلى محمد توفيق** أستاذ ورئيس قسم المالية العامة لما أسداه للباحث من عون صادق وتشجيع دائم .

وأود أن أسجل شكرى وعرفانى وتقديرى **للأستاذ الدكتور/ فتحى خليل الخضراوى** أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة لتفضله بالاشتراك فى مناقشة الرساله ، وعلى ما احاطنى به من اهتمام وتشجيع ورعاية ، وعلى ما ابداه من ملاحظات وآراء سديدة ، ومساعدة دائمة للباحث من عون وتقديم المراجع وكان نعم المرشد والموجه ونعم الاستاذ جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أقدم عميق شكرى وإعتزازى **للأستاذ الدكتور/ أحمد عبدالعزيز الشرقاوى** ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة المنوفيه لتفضله على الاشتراك فى مناقشه الرساله .

ولايفوتنى أن أتوجة بموفور الشكر والتقدير إلى جميع أساتذة القسم والذين أحاطونى بالرعاية والتوجيه أثناء فترة البحث ، وأخص بالشكر **الأستاذ الدكتور/ مصطفى السيد الشعراوى** أستاذ الاقتصاد بالكليه الذى أحاط الباحثبكل أنواع الرعاية والعون والتوجيه والارشاد الدائم ولم يبخل على الباحث بجهد أو وقت واعطاء الباحث الأمل والتشجيع المستمر .

أما أسرتى الصغيرة فلها كل الشكر والتقدير على تحملها لانشغالى عنها فى انجاز هذه الدراسة ، وعلى ما قدمته من مساندة ومشاركة عمليه ووجدانية كان لها دور كبير فى حفزى على الاستمرار فى البحث .

كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى إلى كل الزملاء الذين عاونونى فى اخراج هذه الدراسة وأخص منهم أعضاء المكتبة بالكلية **والأستاذ/ سامى صليب** على ما بذله من جهد كبير ومعاونه صادقه فى الكتابه والطباعة والكمبيوتر .

إلى هؤلاء جميعاً خالص شكرى وصادق مودتى على معاونتهم فى اتمام هذه الدراسة والله اسأل أن يجزيهم جميعاً خير الجزاء .

والحمد لله رب العالمين

محتويات البحث

الصفحة

الإطار العام للبحث

- مقدمة ١
- مشكلة البحث ٤
- فروض البحث ٦
- الهدف من الدراسة ٧
- أهمية الدراسة ٩
- منهج وأسلوب البحث ١١
- خطة البحث ١١

القسم الأول ١٧-١٣٣

الاختلالات الداخليه والخارجية للاقتصاد المصرى

الفصل الأول : الاختلالات الداخلية للاقتصاد المصرى ١٧

- مقدمه ١٧
- **المبحث الأول** : الاختلال بين الناتج المحلى والطلب الكلى ١٨
- **المبحث الثانى** : الاختلال بين حجم الاستثمار وحجم المدخرات ... (فجوة الموارد المحليه والفجوة التمويلية) ٣٠
- **المبحث الثالث** : الاختلال بين موارد الموازنه العامه للدوله واستخداماتها ٣٨

الفصل الثانى : الاختلال الخارجى (فجوة التجارة الخارجية) ٥٩

المبحث الأول : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٦٠-١٩٩٠ ..... ٦٥

أولاً : الميزان التجارى (ميزان المعاملات السلعية) ٨٤

١ - هيكل الصادرات السلعية ٨٥

٢ - هيكل الواردات السلعيه ١٠٢

ثانياً : ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة) ١٠٨

ثالثاً : ميزان العمليات الجارية والتحويلات والعمليات الرأسمالية ١٢٠

المبحث الثانى : الديون الخارجية وزيادة اعبائها ١٢١
- الأعباء التى يتحملها الاقتصاد المصرى نتيجة
زيادة المديونية ١٣٢

القسم الثانى ١٣٤-٢٨١

السياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادى الخارجى

(اطار نظرى)

- **فصل تمهيدى : الاطار العام للسياسة الاقتصادية** ١٣٤
- مقدمة ١٣٤
- تعريف السياسة الاقتصادية ومضمونها ١٣٥
- أهمية السياسة الاقتصادية ١٣٦
- أهداف السياسة الاقتصادية وتعارضاتها ١٣٧
- أدوات السياسة الاقتصادية ١٤٣
- مبادئ السياسة الاقتصادية ١٤٨

الباب الأول : سياسات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل ١٥٥
- مقدمة .
- **الفصل الأول : سياسات تغيير الانفاق (سياسات جانب الطلب)** ١٦١

المبحث الأول : السياسة النقدية ١٦٢

أولاً : التحليل النقدى لميزان المدفوعات ١٦٣

ثانياً : آثار السياسة النقدية على الطلب الكلى ١٦٦

ثالثاً : الاختيار بين النقود والائتمان كأدوات للسياسة
النقدية ١٦٧

المبحث الثانى : السياسة المالية ١٧٢
- مقدمة ١٧٢

أولاً : السياسة المالية ومستوى الانفاق المحلى ١٧٢

ثانياً : انفاق القطاع الحكومى ١٧٤

ثالثاً : ايرادات القطاع الحكومى ١٧٧

المبحث الثالث :استخدام سياسات تغيير الانفاق (أو سياسات جانب الطلب) للتوازن الخارجى وتاثيراتها الجانبية على التوازن الداخلى ١٧٩

المبحث الرابع : المزج بين السياسات الماليه والنقديه للتوازن الخارجى والتوازن الداخلى معاً ١٨٢

الفصل الثانى : سياسات تحويل الانفاق ١٨٧

- مقدمة ١٨٧

المبحث الأول : سياسات سعر الصرف ١٨٩

- مقدمة ١٨٩

أولاً : استخدام سعر الصرف كأداة سياسة ١٨٩

ثانياً : سعر الصرف والتأثير على الطلب الكلى والعرض الكلى ١٩٠

ثالثاً : آثار تخفيض قيمة العمله على ميزان المدفوعات ١٩٣

المبحث الثانى : السياسات التجارية ٢٠٦

أولاً : الرسوم الجمركية (التعريفة الجمركية) ٢٠٩

ثانياً : الحصص وتراخيص الاستيراد ٢١٣

ثالثاً : المنح والإعانات ٢١٧

رابعاً : الرقابة على الصرف ٢١٨

أ - الرقابة الكمية على الصرف ٢٢٠

ب- الرقابة السعرية أو نظام تعدد أسعار الصرف ٢٢٢

خامساً : الاتفاقيات الثنائية وتعدد أسعار الصرف .. ٢٢٣

المبحث الثالث : استخدام سياسات تحويل الانفاق للتوازن الخارجى وتأثيراتها الجانبية على التوازن الداخلى ٢٢٦

المبحث الرابع : المزج بين سياسات تغيير الانفاق وتحويله للتوازن الخارجى والداخلى ٢٢٩

- الفصل الثالث : السياسات التمويلية ٢٣٣

- مقدمة ٢٣٢

المبحث الأول : سياسة الرقابة على رأس المال ٢٣٤

المبحث الثانى : سياسة إدارة الدين الخارجى ٢٣٩

أولاً : أهداف إدارة الدين ٢٣٩

ثانياً : إدارة الدين ٢٤٠

ثالثاً : إدارة الدين من الناحية العملية ٢٤١

- **الفصل الرابع : سياسات صندوق النقد الدولى لمعالجة موازين مدفوعات الدول النامية** ٢٤٧
أولاً : المشاكل والتشوهات التى تعترض الدول النامية من وجهة الصندوق ٢٤٧
ثانياً : منهج صندوق النقد الدولى فى معالجة مشاكل موازين مدفوعات الدولة النامية ٢٤٨
ثالثاً : سياسات استقرار الصندوق ٢٥٢
١- كبح الطلب الفعال ٢٥٢
٢ - تطوير ميكانيزم السوق ٢٥٥
- **الباب الثانى : سياسات ميزان المدفوعات طويلة الأجل (سياسات جانب العرض)** ٢٦٠
- مقدمة ٢٦٠
- **الفصل الأول : سياسات لتحسين تخصيص الموارد** ٢٦٢
أولاً : إصلاح النظام المالى ٢٦٢
ثانياً : إصلاح المؤسسات العامه (القطاع العام) ٢٦٤
ثالثاً : الرقابة السعرية وأسعار المنتج والتسويق الزراعى ٢٦٦
رابعاً : إصلاح أسواق العمل ٢٧١
- **الفصل الثانى : سياسات زيادة الطاقة الانتاجية (سياسات زيادة معدل النمو الاقتصادى)** ٢٧٣
أولاً : **الاستثمار** ٢٧٣
أ - زيادة معدل الاستثمار ٢٧٣
ب- تحسين نوعية الاستثمار وعائده ٢٧٦
ثانياً : **الادخار** ٢٧٧
ثالثاً : **تدابير جانب العرض فى برامج التصحيح** .. ٢٧٨

القسم الثالث ٢٨٢-٣٨٥

نموذج لمحاكاة أثر السياسات الاقتصادية على الاقتصاد المصرى بصفة عامة والتوازن الخارجى بصفة خاصة

الفصل الأول : صياغة النموذج ٢٨٢

المبحث الأول : أهمية بناء نموذج للاقتصاد المصرى ٢٨٢

المبحث الثانى : عرض للنموذج المقترح ٢٩٠

أولاً : قطاعات الاقتصاد القومى والتشابك بينها ٢٩٠

ثانياً : شرح تفصيلى لتركيب النموذج ٢٩٣

المبحث الثالث : شرح تفصيلى لأسباب اختيار المعادلات والمتطابقات كما وردت فى النموذج ٣٠٤

أولاً : معادلات ومتطابقات القطاع الحقيقى ٣٠٤

ثانياً : معادلات ومتطابقات القطاع الحكومى ٣٢٠

ثالثاً : معادلات ومتطابقات القطاع الخارجى ٣٢٣

رابعاً : معادلات ومتطابقات القطاع النقدى ٣٢٨

الفصل الثانى : التقدير والمحاكاة الديناميكية ٣٣٤

أولاً : فترة المعاينة ٣٣٤

ثانياً : طريقة التقدير المستخدمة ومدى ملاءمتها للنموذج ٣٣٤

ثالثاً : نتائج التقدير ٣٣٥

رابعاً : تقييم نتائج التقدير على ضوء المعايير الاحصائية والاقتصادية ٣٣٩

خامساً : المحاكاة الديناميكية

اختبار السياسات الاقتصادية باستخدام نموذج التوازن الكلى للاقتصاد ٣٤٣

أولاً : نتائج استخدام سياسات تخفيض الانفاق لعلاج العجز بميزان المدفوعات (سياسة إنكماشية) ٣٥٣

١ - سيناريو تخفيض الإنفاق باستخدام سياسات مالية (انكماشيه) ٣٥٥

أ - سيناريو تخفيض الانفاق

ب- سيناريو زيادة الايرادات الحكومية .

جـ- سيناريو يجمع بين تخفيض الانفاق الحكومى وزيادة الايرادات الحكومية معاً .

د - سيناريو يجمع بين اتباع سياسة اتكماشية فى أحد بنود الانفاق الحكومى وسياسة توسعيه للبند الآخر فى الانفاق مع الاستمرار فى اتباع سياسات انكماشيه فى جانب الايرادات الحكومية .

٢ - سيناريو تخفيض الانفاق باستخدام سياسة نقدية (تقيدية) (تخفيض حجم الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخاص) ٣٦٢

٣ - سيناريو تخفيض الانفاق باستخدام توليفات من السياسات الماليه (الانكماشيه) والسياسات النقدية (التقيدية) ٣٦٧

ثانياً : سيناريو استخدام سياسة تحويل الانفاق ٣٦٩

ثالثاً : سيناريو يبين استخدام توليفات مختلفه من سياسات خفض الانفاق وسياسات تحويل الانفاق ٣٨٤

: **(تحليل النتائج والتوصيات)** ٣٨٧

- **ملحق الرسالة**

. ملحق ١

. ملحق ٢

- **المراجـــع** .

. المراجع باللغة العربية

. المراجع باللغة الأجنبية

المقدمة

مقدمة :

كان الكلاسيكيون التقليديون يعتقدون فى امكانية استعادة التوازن فى ميزان المدفوعات بشكل تلقائى وذلك من خلال مايحدثه الاختلال من تغيرات فى الأسعارفى ظل قاعدة الذهب ، أو عن طريق مايترتب عليه من تغيرات فى أسعار الصرف فى ظل قاعدة النقود الورقية .

ومع بزوغ النظرية الكينزية أتجه الفكر الاقتصادى تجاه استعادة التوازن من خلال ما ينجم عن الاختلال من تغيرات فى الدخل ، إلا أنه ثبت بمالايدع مجالاً للشك .. أن تغيرات الأسعار والدخل لاتفلح فى علاج العجز بميزان المدفوعات بالسرعة الواجبة . فطريق العودة للتوازن التلقائى من خلال تغيرات الأسعار والدخول قد يطول ، وقد يتحمل عبئه التوازن الداخلى وبالتالى فان الفكر الاقتصادى الحديث يوصى باتباع سياسات محددة (مقصودة) تستهدف استعادة التوازن المفقود كبديل لآليات التصحيح أو المواءمه أو كمنشط لهذه الآليات .

وهكذا تحول أمر استعادة التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات من التلقائية إلى ميدان السياسة الاقتصادية المستهدفة منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها وأصبح من المحتم على الحكومة اتباع سياسات تستهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات فى حالة اختلاله اختلالا مستمراً .

وتعانى كثير من الدول النامية من اختلالات هيكلية مزمنه فى موازين مدفوعاتها ، خاصة فى الدول التى تعانى من قصور فى عرض عوامل الانتاج ووجود فجوة غذائية مما ترتب عليه أن تصبح الدوله ذات إقتصاد حساس لعنصر الواردات .

ولاشك أن اختيار ونجاح أى حزمة من السياسات لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات يتوقف فى الواقع علي معرفة وتحديد سبب أو أسباب العجز فى ميزان المدفوعات ، هذا مع المحافظة ما أمكن على التوازن والاستقرار الداخلى .

ولاريب أن العجز فى ميزان المدفوعات هو محصلة لمجموعة من الاختلالات وعدم التوازن الداخلى والخارجى فعلى سبيل المثال قد يرجع العجز إلى عدم تغلب الصادرات على المنافسة الخارجية أو الى تغيرات أدت الى تغير فى مستوى الأسعار أو نتيجة للتوسع فى الانفاق الاستثمارى من أجل التنمية والذى يؤدى فى مراحله الأولى إلى ارتفاع الأسعار ، أو أن الاقتصاد القومى يعتمد على نشاط معين أو عدة أنشطة محدودة ، ومن ثم فان تحول الطلب الخارجى على صادرات هذا النشاط قد يكون السبب فى العجز أو أن تكون الكفاية الانتاجية فى هذه الأنشطة منخفضة . وفى ذات الوقت يمكن أن يرجع العجز فى الاختلاف فى درجتى مرونة الطلب على الصادرات والواردات. فى مثل هذه الحالات يتطلب الأمر تحويل الموارد إلى أنشطة تتمتع بميزة